

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

. @ 227 @

- () ومنها : أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ، ورجح عنده الوصل ، فاعتمده ، وأورد الإرسال منبهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل . .
- () ومنها : أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع ؛ والحكم فيها كذلك . .
- () ومنها : أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ، ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين ، حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ، ثم لقي الآخر فحدثه به ، فكان يرويه على الوجهين . .
- () ومنها : أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه ، فيرويه من طريق أخرى مصرحاً فيها بالسماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن . فهذا جميعه فيما يتعلق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر . .
- () وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة ، واقتصاره منه على بعضه أخرى ، فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيّاً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثة : وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك كما تقدم تفصيله ، فيستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث . وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه ، فيورده في موضع موصولاً ، وفي موضع معلقاً ويورده تارة تاماً ، وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب . فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة ، لا تعلق لإحداها بالأخرى ، فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل ، فراراً من التطويل ؛ وربما نشط فساقه بتمامه . فهذا كله في التقطيع . .
- () وقد حكى بعض شراح البخاري أنه وقع في أثناء الحج في بعض النسخ ، بعد باب قص الخطبة بعرفة ، باب تعجيل الوقوف ؛ قال أبو عبد الله : يزداد في هذا الباب حديث مالك عن ابن شهاب ، ولكنني لا أريد أن أدخل فيه معاداً) (انتهى . .
- () وهو يقتضى أن لا يعتمد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومتمنه ، وإن كان قد وقع له من ذلك شيء ، فعن غير قصد ، وهو قليل جداً .